

ISBN 978-92-9142-387-3



A.08.III.Z.1

ملاحظات

العراقيل الممكنة وسبل تجاوزها	الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه التحسينات	مجال التحسين	الفرع الأسئلة الأخرى التي تبرز أثناء التقييم الذاتي

العراقيل الممكنة وسبل تجاوزها	الرسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه التحسينات	مجال التحسين	الفرع
			٤- ثقافة البرلمان وقابلية الوصول إليه
			٥- مساهمة البرلمان
			٦- مشاركة البرلمان في السياسة الدولية

المرفق الثالث
الرجاء استخدام هذا النموذج لتسجيل التوصيات الرئيسية
الواردة في تمرين التقييم الذاتي .

الفرع	مجال التحسين	الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه التحسينات	المراقيل الممكنة وسبل تجاوزها
١- تمثيلية البرلمان			
٢- رقابة البرلمان على الجهاز التنفيذي			
٣- القدرة التشريعية للبرلمان			

المرفق الثاني الأسئلة الإضافية بشأن مشاركة البرلمانات في السياسات الدولية (الأجنبية)

قد يرغب المشاركون في النظر في الأسئلة التالية بشأن العلاقة مع الأمم المتحدة، لدى جوابهم عن الأسئلة في الفرع ٦:

- ❑ هل هناك لجنة خاصة أو هيئة خاصة في البرلمان تتمتع بولاية محددة لرصد ومتابعة المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك الهيئات وما هي الولايات؟
- ❑ هل يُخبر البرلمان بالتعليمات (الولاية) التي تعطيها الحكومة لممثله الدائم بشأن بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة؟
- ❑ هل يدخل أعضاء البرلمان، كوضع طبيعي، في الوفود الحكومية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو غيرها من المنتديات المتعددة الأطراف؟
- ❑ هل يرافق النواب البرلمانيون الوزراء في المفاوضات، وهل لهم الحق في الدخول إلى قاعات المفاوضات (في منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال، حيث تجري المفاوضات فيما يُسمى بالقاعة الخضراء، والتي لا يدخلها إلا القليل من الناس)؟
- ❑ هل يحصل الوزراء من البرلمان على ولايات تتعلق بالتفاوض على الصعيد الدولي، وإن كانت الحال كذلك، هل توجد آليات للمراقبة والمساءلة؟
- ❑ هل يقدم الوزراء تقاريرهم إلى البرلمان بشأن التقدّم المحرز في المفاوضات الدولية؟
- ❑ هل تُرأى وتناقش التقارير الوطنية التي تُقدّم إلى آليات المراقبة الدولية التابعة للمعاهدات والاتفاقات الدولية، وتتم الموافقة عليها في البرلمان قبل تقديمها؟
- ❑ هل يُطلَع البرلمان أيضاً على جميع التوصيات التي تقدمها آليات الرصد الدولية هذه إلى الحكومة (توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مثلاً)؟
- ❑ من الذي يحكم في اتخاذ القرار بشأن تشكيل المشاركة البرلمانية في الوفود إلى المنتديات المتعددة الأطراف: اللجنة الدائمة/للحفاظة البرلمانية التي يشمل اختصاصها المسألة موضوع النقاش (اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية مثلاً بالنسبة للجنة وضع المرأة)، أم الأحزاب والمجموعات السياسية من دون الرجوع إلى اللجان المختصة؟

الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه الأهداف أو القيم	المتطلبات	الأهداف أو القيم الأساسية - يجب أن يكون البرلمان:
<p>اتباع إجراءات منهجية لمساءلة السلطة التنفيذية: وتزويد اللجان بصلاحيات وموارد مناسبة: ومساءلة الأجهزة واللجان العامة غير الحكومية أمام البرلمان.</p> <p>وضع آليات تضمن مشاركة برلمانية فعالة في عملية إقرار الموازنة الوطنية في جميع مراحلها، ومنها المراجعة اللاحقة للحسابات.</p> <p>القدرة على تناول موضوعات تستحوذ على اهتمام كبير من جانب أفراد المجتمع؛ والتوسط في حال حدوث توتر ومنع وقوع صراعات عنيفة؛ وتطوير المؤسسات العامة بحيث تلبي احتياجات السكان جميعهم.</p> <p>بالنسبة إلى البرلمانات التي توافق على التعيينات في الوظائف الكبيرة وتؤدي وظائف قضائية أو كلتيهما: وضع آليات تضمن العدالة، والإنصاف، وعدم التحيز في الإجراءات.</p>	<p>أداء فعال لوظائف التشريع والتدقيق، والعمل كمنتدى وطني لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.</p>	<p>(أ) على المستوى الوطني:</p>
<p>اتباع إجراءات تكفل الرقابة البرلمانية على المفاوضات الدولية والمشاركة فيها فضلاً عن الإشراف على المواقف التي تتبناها الحكومة؛ ووضع آليات تتيح إجراء مراقبة برلمانية على أنشطة المنظمات الدولية والمشاركة في مشاوراتها؛ ووضع آليات تضمن الالتزام الوطني بالقواعد الدولية وحكم القانون؛ ووضع أسس للتعاون البرلماني الدولي والدبلوماسية البرلمانية.</p>	<p>مشاركة فعالة من البرلمان في الشؤون الدولية.</p>	<p>(ب) على المستوى الدولي:</p>
<p>وضع آليات للمشاورات المنتظمة بين رؤساء البرلمانات أو الهيئات التشريعية الوطنية وشبه الوطنية حول موضوعات السياسة الوطنية، ضمن اتخاذ القرارات حسب ما تقتضيه الاحتياجات المحلية.</p>	<p>علاقة تعاونية مع المجالس التشريعية على مستوى الدولة، والمستويين الإقليمي والمحلي.</p>	<p>(ج) على المستوى المحلي:</p>

الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه الأهداف أو القيم	المتطلبات	الأهداف أو القيم الأساسية - يجب أن يكون البرلمان:
<p>توفير وسائل متعددة للناخبين كي يتمكنوا من الوصول إلى النواب.</p> <p>اتباع أساليب فعالة للمشاركة الشعبية في بحث ودراسة مشروعات قبل إقرارها؛ والالتزام بحق الأطراف المعنية في التشاور العلني؛ والالتزام بالحق العام في تقديم الالتماسات؛ واتباع إجراءات منهجية للشكاوى.</p> <p>إمكانية ممارسة الضغوط في جماعات ضغط في حدود ما ينص عليه قانون بشأن ضمان الشفافية.</p>	<p>إشراك الجمهور، لا سيما منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجمعيات الأهلية، في أعمال البرلمان.</p>	<p>متاحاً للجميع</p>
<p>فرض عقوبات واتباع إجراءات رقابية فعالة على المخالفات الانتخابية؛ ووضع إجراءات لتيسير إمام الناخبين بمجريات الأمور؛ ووضع معايير وقواعد سلوك واجبة التطبيق.</p> <p>تخصيص رواتب ملائمة للأعضاء؛ والوقوف على المصالح ومصادر الدخل الخارجية الخاصة بهم؛ ووضع قيود واجبة التنفيذ وممارسة الشفافية عند جمع الأموال للحملات الانتخابية وإنفاقها.</p>	<p>خضوع أعضاء البرلمان للمساءلة من الناخبين عن أدائهم البرلماني ونزاهة سلوكهم.</p>	<p>خاضعاً للمساءلة</p>
فعالاً		
<p>وضع آليات وتوفير موارد تضمن للبرلمان الاستقلال وأن يكون سيد قراره، بما في ذلك تحكمه في ميزانيته الخاصة.</p> <p>توفير طاقم عمل محترف، وحيادي، ومستقل عن الخدمة المدنية الرئيسية.</p> <p>توفير تسهيلات بحثية ومعلوماتية مناسبة وغير متحيزة لأعضاء البرلمان؛ وتشكيل لجنة تتولى شؤون البرلمان؛ واتباع إجراءات فعالة لتخطيط الأعمال ووضع جداول زمنية لها؛ ووضع نظم لمراقبة الأداء البرلماني؛ وإجراء استطلاعات للرأي بين المعنيين حول ملاحظاتهم على أداء البرلمان.</p>	<p>تنظيم الأعمال بفعالية وفقاً لهذه القواعد والقيم الديمقراطية</p>	<p>على جميع المستويات:</p>

سادسا: المرافق

المرفق الأول

إطار عمل: المساهمة البرلمانية في الديمقراطية

الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه الأهداف أو القيم	المتطلبات	الأهداف أو القيم الأساسية - يجب أن يكون البرلمان:
<p>وضع نظام وعملية انتخابية حرة ونزيهة. وذلك باتباع وسائل تضمن تمثيل كل قطاعات المجتمع ومشاركتها بطريقة تعكس التنوع الوطني والمساواة بين الرجل والمرأة، عن طريق استخدام إجراءات خاصة، كذلك الإجراءات التي تضمن تمثيل المجموعات المهمشة أو المستبعدة.</p> <p>وجود إجراءات ومنظمات، ونظم حزبية منفتحة وديمقراطية ومستقلة.</p> <p>وضع آليات تضمن حقوق المعارضة السياسية وغيرها من القوى السياسية، وتسمح لجميع الأعضاء بأداء التفويضات المكلفين بها بحرية ودون الخضوع إلى تأثيرات أو ضغوط غير ضرورية.</p> <p>حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ وضمان الحقوق واحترام الحصانات البرلمانية، بما فيها نزاهة رؤساء البرلمانات وغيرهم من شاغلي المناصب.</p> <p>اتباع سياسة وإجراءات قائمة على تكافؤ الفرص؛ وعدم التمييز في ساعات العمل وظروفه؛ وتوفير تسهيلات لغوية لجميع الأعضاء.</p>	<p>برلمان منتخب يمثل الشعب اجتماعياً وسياسياً. ويلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة إلى أعضائه لكي يتمكنوا من ممارسة المهام المنوطة بهم.</p>	<p>ممثلاً لكل فئات الشعب</p>
<p>اتباع إجراءات علنية؛ وتقديم معلومات مسبقة للجمهور عن أعمال البرلمان؛ وإتاحة الوثائق باللغات ذات الصلة؛ وإتاحة مصادر المعرفة للمستخدم مثل وسائل الإعلام المختلفة ومنها الشبكة العنكبوتية العالمية؛ وضرورة توفر موظفين وتسهيلات خاصة بالبرلمان في مجال العلاقات العامة.</p> <p>وضع تشريع حول حرية الحصول على المعلومات.</p>	<p>برلمان مفتوح أمام الأمة وشفاف في إدارة أعماله.</p>	<p>شفافاً</p>

ختاماً، الرجاء ذكر أي مسائل تشكل مصدر إهتمام
ولم تُذكر في هذا الاستبيان.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٦- مشاركة البرلمان في السياسة الدولية

(انظر أيضا المرفق الثاني، الصفحة ٢٨، للإطلاع على مزيد من الأسئلة بشأن العلاقة بين البرلمان والأمم المتحدة)

- ١-٦ ما مدى قدرة البرلمان الفعلية على التدقيق في السياسة الخارجية للحكومة والمساهمة فيها؟
- ٢-٦ ما مدى دقة المعلومات المتاحة للبرلمان وملاءمة توقيتها فيما يتعلق بالمواقف التفاوضية للحكومة في الهيئات الإقليمية والعالمية؟
- ٣-٦ ما مدى قدرة البرلمان على التأثير في الالتزامات القانونية أو المالية الملزمة التي تتعهد بها الحكومة في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة؟
- ٤-٦ ما مدى فعالية البرلمان في العمل على تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني؟
- ٥-٦ ما مدى قدرة البرلمان فعلياً على التدقيق والمساهمة في التقارير الوطنية المرفوعة لآليات الرصد الدولية وعلى ضمان متابعة توصياتها؟
- ٦-٦ ما مدى فعالية الرصد البرلماني للسياسة الإنمائية للحكومة، بصفتها «مانحة» للمعونة الإنمائية الدولية أو «مستفيدة» منها؟
- ٧-٦ ما مدى صرامة الرقابة البرلمانية على نشر القوات المسلحة للبلد في الخارج؟
- ٨-٦ ما مدى نشاط البرلمان في تعزيز الحوار السياسي لحل النزاعات، داخلياً وخارجياً؟
- ٩-٦ ما مدى فعالية البرلمان في التعاون بين البرلمانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي؟
- ١٠-٦ ما مدى قدرة البرلمان على التدقيق في سياسات وأداء المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي التي يساهم فيها البلد بموارد مالية وبشرية ومادية؟
- ١١-٦ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥
				٧-٦س
				٨-٦س
				٩-٦س
				١٠-٦س
				١١-٦س

١	٢	٣	٤	٥
				١-٦س
				٢-٦س
				٣-٦س
				٤-٦س
				٥-٦س
				٦-٦س

(٥ = عال جداً/جيد جداً؛ ٤ = عال/جيد؛ ٣ = متوسط؛ ٢ = متدن/ضعيف؛ ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذكر أعلاه؟

.....

ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....

ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

٥- مساءلة البرلمان

- ١-٥ ما مدى انتظام الترتيبات المتاحة للأعضاء من أجل إبلاغ ناخبيهم عن أدائهم في ولايتهم؟
- ٢-٥ ما مدى فعالية النظام الانتخابي في ضمان مساءلة البرلمان، فردياً وجماعياً أمام الناخبين؟
- ٣-٥ ما مدى فعالية النظام في ضمان تقييد الأعضاء بمدونات قواعد السلوك المتفق عليها؟
- ٤-٥ ما مدى شفافية ومثانة إجراءات منع تضارب المصالح المالية وغيرها في سير الأعمال البرلمانية؟
- ٥-٥ ما مدى كفاية الرقابة على تمويل الأحزاب والمرشحين لضمان حفاظ الأعضاء على الاستقلالية في القيام بواجباتهم؟
- ٦-٥ ما مدى قبول الجمهور للنظام الذي تحدد بموجبه رواتب الأعضاء؟
- ٧-٥ ما مدى الانتظام في رصد واستعراض مستويات ثقة الجمهور في البرلمان؟
- ٨-٥ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥	
					س ١-٥
					س ٢-٥
					س ٣-٥
					س ٤-٥
					س ٥-٥
					س ٦-٥
					س ٧-٥
					س ٨-٥

(٥ = عال جداً/جيد جداً؛ ٤ = عال/جيد؛ ٣ = متوسط؛ ٢ = متدن/ضعيف؛ ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذُكر أعلاه؟

.....

ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....

ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

٤- شفافية البرلمان وقابلية الوصول إليه

- ١-٤ ما مدى شفافية البرلمان وانفتاحه على وسائل الإعلام والجمهور فيما يتعلق بوقائع البرلمان وجانته؟
- ٢-٤ ما مدى تحرر الصحفيين من القيود في مجال إعداد التقارير عن البرلمان وأنشطة أعضائه؟
- ٣-٤ ما مدى فعالية البرلمان في إبلاغ الجمهور عن أعماله، عبر قنوات متنوعة؟
- ٤-٤ ما مدى دقة ونجاح المحاولات الرامية إلى جذب اهتمام الشباب بعمل البرلمان؟
- ٥-٤ إلى أي حد تعد الفرص المتاحة للناخبين كافية لهم للإعراب عن آرائهم وشواغلهم لدى ممثليهم مباشرة، بصرف النظر عن الانتماء الحزبي؟
- ٦-٤ ما مدى ملاءمة الإجراء المتاح للأفراد والفئات لتقديم رسائل إلى لجنة برلمانية أو لجنة للتحقيق؟
- ٧-٤ ما حجم الفرص المتاحة للمواطنين للمشاركة بشكل مباشر في التشريع (مثلا عبر مبادرات المواطنين، والاستفتاءات، وما إلى ذلك)؟
- ٨-٤ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥	
					س ١-٤
					س ٢-٤
					س ٣-٤
					س ٤-٤
					س ٥-٤
					س ٦-٤
					س ٧-٤
					س ٨-٤

(٥ = عال جداً/جيد جداً، ٤ = عال/جيد، ٣ = متوسط، ٢ = متدن/ضعيف، ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذكر أعلاه؟

.....

ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....

ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

٣- القدرة التشريعية للبرلمان

- ١-٣ إلى أي حد تعد الإجراءات مرضية فيما يخص تقديم مشاريع القوانين للنقاش التام والمفتوح في البرلمان؟
- ٢-٣ إلى أي حد تعد إجراءات اللجان فعالة في تدقيق مشاريع القرارات وتعديلها؟
- ٣-٣ ما مدى الانتظام والشفافية في إجراءات التشاور مع الفرق المعنية والجهات ذات المصلحة في خلال التشريع؟
- ٤-٣ إلى أي حد تعد الفرص كافية لكل عضو من الأعضاء لتقديم مشروع قانون؟
- ٥-٣ ما مدى فعالية البرلمان في ضمان الوضوح والإيجاز والاستبانة في القوانين؟
- ٦-٣ إلى أي حد يعد البرلمان حريصا على كون القوانين المسنونة متسقة مع الدستور وحقوق الإنسان الخاصة بالسكان؟
- ٧-٣ إلى أي حد يعد البرلمان حريصا على منظور المساواة بين الجنسين في أعماله؟
- ٨-٣ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥	
					س ١-٣
					س ٢-٣
					س ٣-٣
					س ٤-٣
					س ٥-٣
					س ٦-٣
					س ٧-٣
					س ٨-٣

(٥ = عال جداً/جيد جداً؛ ٤ = عال/جيد؛ ٣ = متوسط؛ ٢ = متدن/ضعيف؛ ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذكر أعلاه؟

.....

ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....

ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

٢- الرقابة البرلمانية على الجهاز التنفيذي

- ١-٢ ما مدى الصرامة والانتظام في الإجراءات التي يمكن بها للأعضاء مساءلة الجهاز التنفيذي وضمان الحصول على المعلومات الكافية منه؟
- ٢-٢ ما مدى فعالية اللجان المختصة في اضطلاعها بمهام الرقابة؟
- ٣-٢ إلى أحد أي حد يعد البرلمان قادراً على التأثير وعلى التدقيق في الميزانية الوطنية عبر جميع مراحلها؟
- ٤-٢ ما مدى فعالية قدرة البرلمان على التدقيق في التعيينات المتعلقة بالمناصب التنفيذية، وعلى مساءلة أصحاب هذه المناصب؟
- ٥-٢ إلى أي حد يعد البرلمان قادراً على مساءلة الهيئات العمومية غير المنتخبة؟
- ٦-٢ ما هي درجة استقلالية البرلمان عن الجهاز التنفيذي على صعيد الممارسة، مثلاً عبر التحكم في ميزانيته، وجدوله أعماله، وجدوله الزمني، وأفراده، وما إلى ذلك؟
- ٧-٢ إلى أي حد يعد الموظفون المهنيون كافين من حيث العدد والخبرة لدعم الأعضاء، فردياً وجماعياً، في القيام بواجباتهم بفعالية؟
- ٨-٢ ما مدى كفاية المرافق المتاحة لجميع الأعضاء وفرقهم في مجال البحث والمعلومات وغير ذلك؟
- ٩-٢ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥	
					س ١-٢
					س ٢-٢
					س ٣-٢
					س ٤-٢
					س ٥-٢
					س ٦-٢
					س ٧-٢
					س ٨-٢
					س ٩-٢

(٥ = عال جداً/جيد جداً؛ ٤ = عال/جيد؛ ٣ = متوسط؛ ٢ = متدن/ضعيف؛ ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذكر أعلاه؟

.....

ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....

ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

١ - تمثيلية البرلمان

- ١-١ كم تمثل تشكيلة البرلمان بدقة تنوع الرأي السياسي السائد في البلد (كما يتجسد ذلك في الأصوات المعرب عنها لكل حزب من الأحزاب السياسية)؟
- ٢-١ كم تمثل النساء في تشكيلة البرلمان؟
- ٣-١ كم تمثل الفئات والمناطق المهمشة في تشكيلة البرلمان؟
- ٤-١ كم يسهل على شخص متوسط الوسائل أن يُنتخب في البرلمان؟
- ٥-١ إلى أي حد تعد الترتيبات الداخلية للأحزاب كافية لتحسين مواطن الخلل في التمثيل البرلماني؟
- ٦-١ إلى أي حد تعد الترتيبات كافية للمعارضة وأحزاب أو فئات الأقليات وأعضائها من أجل المشاركة الفعالة في عمل البرلمان؟
- ٧-١ إلى أي حد تعد الهياكل الأساسية للبرلمان وأعرافه غير المكتوبة مواتية للرجال والنساء؟
- ٨-١ إلى أي حد يُضمن حق جميع الأعضاء في الإعراب عن آرائهم بحرية، وما مدى حماية الأعضاء من تدخل الدوائر التنفيذية أو القانونية؟
- ٩-١ ما هي درجة فعالية البرلمان بوصفه منتدى للنقاش بشأن القضايا العامة التي تحظى بالاهتمام؟
- ١٠-١ سؤال إضافي:

١	٢	٣	٤	٥	
					س ١-١
					س ٢-١
					س ٣-١
					س ٤-١
					س ٥-١
					س ٦-١
					س ٧-١
					س ٨-١
					س ٩-١

(٥ = عال جداً/جيد جداً؛ ٤ = عال/جيد؛ ٣ = متوسط؛ ٢ = متدن/ضعيف؛ ١ = متدن جداً/ضعيف جداً)

ما هو أكبر تحسن طرأ مؤخراً على ما ذكر أعلاه؟

.....
ما هو أخطر قصور حالياً؟

.....
ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذا القصور؟

.....

خامسا : الأسئلة

رابعاً: قائمة مرجعية قبل البدء

ثمة عدة أسئلة رئيسية يجب الرد عليها قبل إجراء التقييم الذاتي:

- ✓ ما الغرض من التقييم الذاتي؟ هل لكل مشارك فيه نفس الإدراك؟
- ✓ ما هي النتائج المتوقعة من العملية؟
- ✓ من سيشارك في التقييم الذاتي؟ هل يمثل الفريق مجموعة واسعة من الآفاق في البرلمان؟
- ✓ هل سيتفاعل الفريق مع الناس خارج البرلمان؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف ستتم هذه التفاعلات؟
- ✓ ما هي الوثائق الختامية التي ستصدر؟ كيف ستستعمل؟ إلى من ستوجه وكيف؟
- ✓ هل تُخصّصت موارد كافية للتقييم الذاتي؟
- ✓ هل حدد إطار زمني واقعي لهذه العملية؟

الاجتماع نوعية المجالات التي تحتاج إلى إصلاح من باب الأولوية القصوى ويتفقون على مجموعة من الأولويات. وتشكل تلك الأولويات، بدورها بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي إطاراً لبرنامجنا المتعلق بمساعدة البرلمان.

السيناريو ٦ :

إجراء تقييم للبرلمان عبر منظمة غير حكومية

تقيم منظمة «بواسطة الشعب» وهي منظمة غير حكومية تركز على بناء الديمقراطية، تقييماً لأداء البرلمان وفقاً لمعايير دولية. ويتمثل هدفها المعلن في جعل البرلمان أكثر تمثيلية للسكان وأكثر مراعاة لهم. وتجمع المنظمة فريقاً مكوناً من ممثلين عن أربع مجموعات متشابهة في التوجه وثلاث مؤسسات أكاديمية متخصصة في العلوم السياسية والفلسفة وممارسة الديمقراطية من أجل إجراء هذه العملية.

وإذا كان معظم تحليل الفريق قائماً على وثائقهم الخاصة، وعلى مصادر جديدة ومحفوظات البرلمان يدعو الفريق أيضاً أعضاء البرلمان من جميع الأحزاب إلى تبادل آرائهم بشأن أداء البرلمان في كل من المجالات الستة لمجموعة أدوات التقييم الذاتي. وفي أثناء هذا التبادل للمعلومات، تُقترح أفكار للإصلاح وتناقش. ويدون ممثلو منظمة «بواسطة الشعب» جميع المناقشات.

وبعد اجتماع الفريق مع البرلمانيين، يستعرض الفريق المناقشات ويختار مسألتين ذاتي أولوية للإصلاح من كل الفروع الستة من التقييم. وتُختار الأفكار على أساس إمكانية إنجازها والطبيعة الاستعجالية للمسألة. ويعد الفريق تقريراً نهائياً، يتضمن الأولويات الـ ١٢ للإصلاح، وينشر التقرير على قيادة البرلمان وعلى جميع الأعضاء. وفي الأشهر التالية، يقوم ممثلو منظمة «بواسطة الشعب» بالاتصال المنتظم بالبرلمانيين الذين ساعدوهم في أثناء عملية التقييم من أجل التشجيع على اتخاذ إجراء بشأن برنامج الإصلاح.

بطبيعة الحال، لا يمكن لتقييم أجرته منظمة غير حكومية للبرلمان إلا أن يحقق النتائج المرجوة إذا كان لقيادة البرلمان والمنظمة غير الحكومية المعنية فهم مشترك لدور البرلمان ولما هو مطلوب إلى البرلمان من أجل القيام بذلك الدور بفعالية.

وفي الاجتماع الأخير، تقدمت مقترحات تشمل إجراء تعديلات على جدول البرلمان بما في ذلك إضافة مزيد من المرونة لكل من البرلمانين والبرلمانيات، من أجل جعل البرلمان مؤسسة «ملائمة للأسرة» بقدر أكبر. ويقدم الفريق مقترحاته إلى المجموعة النسائية، التي تقدم بدورها مقترحات إلى الرئاسة.

السيناريو ٤:

تكمين الأعضاء الجدد في البرلمان من مناقشة القضايا الرئيسية

يخصص الأمين العام للبرلمان أسبوعاً واحداً قبل افتتاح الدورة السنوية لإطلاع الأعضاء المنتخبين الجدد على مسؤولياتهم الجديدة. ويشمل هذا البرنامج التوجيهي كل شيء من إجراء جولة في مبنى البرلمان إلى حلقات دراسية عن أسس صياغة القوانين.

وفي إطار جهود تحديد البرلمان يقرر الأمين العام تكريس اليوم الأخير من البرنامج التوجيهي لمناقشة دور وأداء البرلمان. في ذلك الوقت، سيكون الأعضاء الجدد قد أدركوا ما يكفي من مهام البرلمان وسلطته فيما يخص مشاركتهم في نقاش عن اطلاق لكيفية تحسين أداء البرلمان، لا سيما والدعوات تتزايد في وسائل الإعلام لكي يكون البرلمان أكثر انفتاحاً على الجمهور في مداولاته.

وباستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي، تطلب قيادة البرلمان إلى الأعضاء الجدد النظر في بعض المسائل من كل فرع واقتراح الإجراءات الضرورية لتحسين أداء البرلمان. وعبر هذه العملية، لا تأمل القيادة في الخروج بتوصيات عملية فحسب، بل تأمل في حفز بعض الأعضاء الجدد على أن يصبحوا مشاركين في عملية التحديث.

السيناريو ٥:

تأكيد نتائج مهمة لتقييم الاحتياجات

يطلب البرلمان إلى منظمة دولية أو وكالة مانحة المساعدة في بناء قدرة المؤسسة على العمل بفعالية أكبر. وتجري المنظمة مهمة لتقييم الاحتياجات على مدى شهرين. وكجزء من المهمة، يلتقي ممثلو المنظمة مع قيادة البرلمان وعدة لجان برلمانية بهدف تحديد مجالات الإصلاح. وتعد المنظمة تقريراً عن نتائجها وتشاطر السلطات البرلمانية ذلك التقرير.

واستناداً إلى هذا التقرير، يلتقي ممثلو المنظمة وكبار أعضاء البرلمان مرة أخرى لإجراء تقييم ذاتي للبرلمان. وبتناول كل فرع من مجموعة الأدوات على حدة، يقرر المشاركون في

السيناريو ٢ :

حفز عملية لإصلاح البرلمان

يعرب رؤساء البرلمانات عن قلقهم إزاء مستوى مساءلة البرلمان أمام الجمهور بعد تلقي ادعاءات مؤخراً بشأن فساد عدة برلمانيين. وتبدأ اللجنة البرلمانية المكلفة بتحديث البرلمان ببدء تقييم للبرلمان بهدف تقديم توصيات ملموسة بشأن كيفية تحسين المساءلة أمام الجمهور. وتدعو اللجنة ممثلي المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام إلى المشاركة في هذه العملية بصفتهم شهوداً خبراء وتطلب إليهم تقديم ملاحظات كتابية.

وباتخاذ أعضاء اللجنة لأسئلة التقييم الذاتي بشأن المساءلة أمام الجمهور إطاراً لهم، يناقش الأعضاء ما يرونه مواطن ضعف وقوة في الأداء البرلماني. ثم يدعون الخبراء الخارجيين الذين يختارونهم إلى جلسة استماع علنية يطلبون فيها إلى الخبراء إبداء آرائهم ومقترحاتهم.

وتعد اللجنة تقريراً يصف التصورات المتعلقة بالمستوى الحالي للمساءلة في البرلمان، ودواعي القلق، وتوصيات اللجنة بتحسين المساءلة. ويُدرج التقرير ضمن التقرير النهائي للجنة المقدم إلى رئيس البرلمان. ويقرر البرلمان تفتيح مدونة قواعد السلوك للأعضاء، مستندا في ذلك إلى الممارسات الجيدة الملاحظة في برلمانات أخرى وانطلاقاً من النقاش الدائر بين أعضاء اللجنة والمشاركين الخارجيين في التقييم الذاتي.

السيناريو ٣ :

تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في البرلمان

تعرب أعضاء مجموعات البرلمانيات عن إحباطهن لبقاء النسبة المئوية للنساء في البرلمان جامدة عند ١٢ في المائة. وتعلمن أيضاً مدى الصعوبة بالنسبة لهن، شخصياً، في التوفيق بين مطالب عملهن بصفتهم مشرعات، وهو ما يقتضي كثيراً العمل إلى ساعات متأخرة ولأسابيع بعيداً عن مكان إقامة أسرهن، ومسؤولياتهن إزاء شركائهن وأطفالهن. ويدركن السبب الذي يدفع بالعديد من النساء إلى عدم الترشح للبرلمان، لكنهن يعتقدن أن مع إجراء تغييرات معينة في الإجراءات البرلمانية، قد يرغب المزيد من النساء الترشح لتقلد مناصب عامة.

ويقرر فريق ضمن المجموعة النسائية إجراء تقييم للبرلمان من منظور جنساني، مع التركيز على مدى وكيفية تأثير القواعد المنظمة لعمل البرلمان في مستوى تمثيل النساء ومشاركتهن في البرلمان. ويلتقي أعضاء الفريق بشكل غير رسمي عدة مرات على مدى شهر واحد.

ثالثاً: متى تستعمل مجموعة الأدوات

لكل برلمان أن يقرر متى وكيف يمضي في عملية التقييم الذاتي. بيد أن هناك أوقاتاً معينة في حياة البرلمان قد تكون الأنسب لإجراء هذه العملية. ويصف هذا الفرع عدداً من السيناريوهات الخيالية تتناول الوقت الذي يمكن فيه إجراء التقييم الذاتي وسبب إجرائه وكيفيةه. وهذه السيناريوهات هي على سبيل المثال ولا ينبغي حصر استخدامها لأغراض أخرى.

السيناريو ١:

المساعدة في إعداد الميزانية البرلمانية والخطة الاستراتيجية

يُعيد الانتخابات البرلمانية، يقرر الرئيس المنتخب الجديد إجراء مراجعة لحالة البرلمان. والغرض من هذه العملية استخراج معلومات ستساعد الأعضاء في وضع الميزانية البرلمانية والخطة الاستراتيجية لتعزيز البرلمان في أثناء الفترة التشريعية المقبلة.

ينشئ الرئيس فريقاً مخصصاً يتألف من رؤساء جميع الفرق البرلمانية ومن نوابهم. ويلتقي هذا الفريق المدعوم من أمانة البرلمان المعنية بالخطة الاستراتيجية لست دورات عمل على مدى شهر واحد. وتُكرس كل دورة لفرع مختلف في مجموعة الأدوات.

ويقدم الفريق تقريراً يوجز فيه المناقشات، والنقاط الرئيسية للاتفاق والاختلاف، والتوصيات المقدمة في مجالات العمل ذات الأولوية. ويتناول التقرير تعزيز القدرة التشريعية للبرلمان بوصف ذلك من باب الأولوية بالنسبة للولاية التشريعية الجديدة. وبعد مزيد من المناقشة بشأن نتائج الفريق، يُدرج العديد من التوصيات في الميزانية والخطة الاستراتيجية اللتين يعتمدهما البرلمان لاحقاً في جلسة عامة. وكل سنة، يطلب الرئيس إلى الفريق نفسه تكرار جزء من عملية التقييم الذاتي لرصد التقدم المحرز في مجال الإصلاح.

النتائج:

ينبغي تحديد النتائج المتوقعة بشكل واضح عند المنطلق. وستفضي عملية التقييم الذاتي، في معظم الحالات، إلى تحضير تقرير يتضمن موجزاً للمناقشات والتوصيات. ومن المفيد تقديم وثيقة النتائج في جلسة عامة حتى يكون جميع البرلمانين على علم بنتائج التقييم الذاتي.

ويرد نموذج في شكل مرفق لهذا المنشور للمساعدة على وضع التقارير بشأن نتائج عملية التقييم الذاتي.

ويمكن استعمال النتائج التي تبث بعد إتمام كل فرع من فروع التقييم الذاتي لوضع ملف تعريفى للبرلمان يمكن استخدامه بدوره في قياس تطور البرلمان عبر الزمن.

الإعلان:

سيتوقف أي قرار بشأن إعلان عملية التقييم الذاتي إلى حد ما على هدف العملية. ويُرجح أن يكون ثمة نقاش كثير، بعضه حرج، حينما تنخرط وسائل الإعلام في مناقشات بشأن الجودة الديمقراطية للبرلمان. غير أن الشفافية تمثل إحدى القيم الأساسية للبرلمان الديمقراطي. ومن المرجح أن يكون للوعي العام بأن البرلمان أخذ مبادرة تقييم نفسه استناداً إلى المقاييس الدولية، أثر إيجابي على تصور الجمهور للبرلمان.

إذا كان البرلمان ينوي إعلان نتائج عملية تقييمه الذاتي، ينبغي تطوير استراتيجية إعلامية في أبكر وقت ممكن من أجل رفع حجم الأثر إلى أقصى حد ممكن.

ليس إعلام المواطنين بشأن عمل البرلمان شغل يخص وسائل الإعلام المستقلة وحدها. بل إنه مسؤولية البرلمانات أنفسها.

استعمال الميسرين:

قد تساعد مشاركة ميسر خارجي في كفالة أن يتقاسم جميع أعضاء الفريق فهما مشتركا لهدف العملية والأدوار التي يُنتظر منهم الاضطلاع بها. وقد تكون الاستعانة بالميسرين الخارجيين مفيدة على نحو خاص في الحالات التي توجد فيها درجة عالية من التقاطب السياسي، في المساعدة على كفالة مشاركة جميع الأحزاب والفصائل في العملية على قدم المساواة. ويمكن تنظيم التيسير الخارجي من طرف الاتحاد البرلماني الدولي أو منظمات أخرى.

الإطار الزمني:

ينبغي تحديد الإطار الزمني الذي ستنجز فيه العملية عند بدايتها. وستختلف الفترة الزمنية التي يتطلبها إتمام التقييم الذاتي حسب هدف العملية وسياق البرلمان. والأرجح أن تكفي جلسة عمل واحدة للفريق المعين لإنجاز التقييم الذاتي في الأدنى وثمان جلسات عمل في الأقصى. وينبغي تكريس جلسة العمل الأخيرة لبلورة الوثيقة الختامية.

مصادر البيانات:

يتطلب معظم الأسئلة من المشاركين بنحو أساسي القيام باتخاذ حكم قيمة. بيد أن المعطيات المستقاة من مصادر داخلية وخارجية يمكن أن تكون مفيدة خلال النظر في بعض الأسئلة من قبيل تلك التي تُركز على تمثيل النساء والفئات المهمشة في البرلمان. ويمكن أن تكون مصالح البرلمان قادرة على توفير البيانات المتعلقة، مثلاً، بالمشاركة العمومية في العملية التشريعية. ويمكن أن تتضمن مصادر البيانات الخارجية اللجنة الانتخابية الوطنية واستقصاءات الرأي العام من قبيل تلك التي تتعلق بالعلاقة بين البرلمان والشعب.

توثيق العملية:

صُممت أداة التقييم الذاتي عمدا لتكون بسيطة حتى يتم تسجيل واحدة أو اثنتين فقط من القضايا ذات الأولوية التي تبتثق عن المناقشات الخاصة بكل فرع. غير أنه من المرجح أن تنجم عن المناقشات تحاليل واقتراحات لا يتسع حيز مجموعة الأدوات لتسجيلها. وينبغي إدراج هذه النقاط الإضافية في موجز مكتوب للمناقشة. وينبغي تحضير الموجزات في نهاية كل جلسة وتوزيعها على أعضاء الفريق. ويمكن للتسجيلات السمعية / المرئية (فيديو) المساعدة في الحفاظ على المناقشات والأفكار الرئيسية التي تم التطرق إليها.

الأسئلة:

جُمعت الأسئلة في ستة فروع. وُصممت مجموعة الأدوات بحيث يمكن تقييم كل مجال من مجالات مسؤولية البرلمان على حدة أو بالدور. وقد يود برلمان ما التركيز على واحدة أو اثنتين من مجموعات الأسئلة حسب هدف التقييم الذاتي المتفق عليه.

يتضمن كل فرع إلى حدود عشرة أسئلة. وليست الأسئلة من الصنف الذي يتطلب أجوبة محدودة في نعم/لا بل هي بالأحرى مصاغة في شكل من قبيل «إلى أي مدى» «وكم» وما إلى ذلك وهي تدعو المستجوبين إلى اتخاذ أحكامهم بناء على سلم من خمس نقط وهي:

٥- عال جداً / حسن جداً.

٤- عال / حسن.

٣- متوسط.

٢- متدن / ضعيف.

١- متدن جداً / ضعيف جداً.

بعد دراسة الأسئلة يقوم المستجوبون فقط بالبحث عن موضع رقم السؤال في الإطار الوارد تحت كل مجموعة من مجموعات الأسئلة ويسجلون أحكامهم.

وتلي هذه المجموعة الأولى من الأسئلة ثلاثة أسئلة أخرى تطلب من المستجوبين تحديد ما يعتبرونه أكبر تحسن طرأ مؤخراً في ذلك المجال المعين وأخطر قصور حالي والتدابير اللازمة لتحسين الأداء. ومن شأن هذه الاستنتاجات أن تشكل قاعدة للتوصيات عند انتهاء عملية التقييم الذاتي.

روعي في العملية درجة من المرونة لتمكين البرلمان من إضافة أسئلة حتى يمكن للمستجوبين النظر في القضايا التي لم يتم التطرق إليها في الأسئلة السابقة. وينبغي صياغة الأسئلة الإضافية بعناية لتتماشى مع الصيغة المستعملة في الأسئلة الأخرى (ما مدى فعالية ... ما مدى جودة ... وما إلى ذلك).

ثانياً: كيفية استعمال مجموعة الأدوات

لئن كان كل برلمان سيقدر لنفسه كيف يقارب عملية التقييم الذاتي، ثمة بعض العوامل التي ينبغي مراعاتها. وهي:

بدء العملية:

يمكن بدء العملية بواسطة عدة جهات فاعلة مختلفة. ستحمل عملية التقييم الذاتي التي يبدوها أو يدعمها رئيس البرلمان / الغرفة الثقل السياسي الأكبر ويُرجح أن يكون لها التأثير الأكثر فورية. ويمكن أن تبدأ عملية التقييم الذاتي أيضاً، على سبيل المثال، لجنة برلمانية، أو فريق من البرلمانيين أو برلماني بمفرده أو كبار الموظفين البرلمانيين ويمكن للشركاء الدوليين العاملين في بناء قدرات البرلمان أو لفئات المجتمع المدني الوطنية اقتراح أن يقوم البرلمان بعملية تقييم ذاتي. ويمكن للشركاء الخارجيين الآخرين من قبيل المنظمات غير الحكومية أو غيرها من فئات المجتمع المدني اختيار تقييم برلمان بلدهم. وأيا كان من يبدأ عملية التقييم الذاتي، يمثل توفر فهم مشترك للهدف والنتائج المرتقبة في بداية العملية أمراً حيوياً.

المشاركون في العملية:

سيتشكل المشاركون الرئيسيون في معظم عمليات التقييم الذاتي من البرلمانيين وسيكون أمراً ذا فعالية قصوى استعمال الهيكل الموجود داخل البرلمان، عند الإمكان، لإنجاز التقييم الذاتي. فمثلاً، إذا كانت لجنة برلمانية ما تملك ولاية بحث إصلاح أو تحديث البرلمان، فقد يكون من الملائم أن تقوم هذه اللجنة بإنجاز العملية. وحيث لا توجد مثل هذه اللجنة يمكن أن تقوم بإنجاز العملية لجنة تضطلع بمسؤولية الإجراءات البرلمانية أو أنشطة مشابهة لها. ويمكن للبرلمان أيضاً إنشاء فريق مخصص للقيام بالتقييم الذاتي. ويجب، في النهاية، على كل برلمان أن يقرر بشأن الهيكل الأنسب لإنجاز التقييم الذاتي.

ينبغي أن يعكس تكوين فريق التقييم الذاتي أوسع طائفة ممكنة من المنظورات بما في ذلك ممثلو الأحزاب الحاكمة والمعارضة والرجال والنساء والبرلمانيون وكبار المسؤولين البرلمانيين، وممثلون خارجيون من المجتمع المدني إذا قرر البرلمان ذلك وما إلى ذلك. وينبغي تخصيص موارد كافية للفريق حتى يتمكن من إنجاز مهمته.

القرن الحادي والعشرين؛ دليل للممارسة الجيدة. ويقدم هذا الدليل الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٦، عرضاً شاملاً للدور المركزي الذي يضطلع به البرلمان في نظام ديمقراطي.

واعتماداً على إجابات ٧٥ برلماناً وطنياً، يُبين الدليل أن البرلمانات في الديمقراطيات الحديثة النشوء والعريقة على حد سواء تأخذ على محمل الجد ضرورة الانخراط في عملية إصلاح مستمرة لجعل ممارساتها أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة واستجابة. ويرسم الدليل صورة لما يبدو عليه البرلمان الديمقراطي فعلياً وكيف يمكن أن يصبح أفضل. وهو يحدد البرلمان الديمقراطي بأنه ذلك الذي يكون:

- تمثيلاً.
- شفافاً.
- قابلاً للوصول إليه.
- خاضعاً للمساءلة.
- فعالاً.

ويغطي كل واحد من الأسئلة الواردة في مجموعة أدوات التقييم الذاتي جانباً من جوانب البرلمان الديمقراطي، كما هو مفصل في البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة.

تقوم عملية التقييم الذاتي على أحكام قيمة للكيفية التي يقيس بها البرلمان نفسه على أساس كل مقياس من المقاييس. ويتعين توقع أن لا يحصل أي برلمان على أعلى نتيجة في كل سؤال ما دام أن البرلمان، مثله في ذلك مثل الديمقراطية، يمكن تعزيزه دائماً.

لذلك، قد يكون من المفيد الرجوع إلى الدليل خلال إنجاز عملية التقييم الذاتي. ويمكن تحميل الدليل من الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org/dem-e/guide.htm> أو طلب نسخة منه لدى الاتحاد البرلماني الدولي. ويوجد إطار القيم الأساسية للدليل والوسائل الممكنة لتحققها في البرلمان في مُرفق هذه النشرة.

على الرغم من أن البلدان المختلفة ستواجه تحديات مختلفة،
فإنها تشترك جميعاً في أن البرلمان يحتل مكانة مركزية
في عملية الإصلاح الديمقراطي...

ينبغي أن يقوم بعلمية التقييم الذاتي مجموعة من الناس، ولا ينبغي أبداً أن يضطلع بذلك شخص بمفرده. ويمثل تنوع تلك المجموعة الضمان الأفضل لمشروعية عملية التقييم الذاتي ومراعاة تعدد الآراء. ويُشكل تنوع الآراء من داخل البرلمان عاملاً أساسياً لتحقيق نتيجة بناءة.

وقد ترغب البرلمانات أيضاً في فتح عملية التقييم الذاتي لتضم فاعلين آخرين من قبيل الأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام. فمن المرجح أن توفر مشاركتهم آفاقاً قيّمة يمكنها إغناء العملية. وسيختار كل برلمان إن كان يريد ضم مشاركين خارجيين في عملية التقييم الذاتي وكيفية التفاعل معهم.

من المأمول أن ينخرط أعضاء البرلمان، خلال إجاباتهم على الأسئلة، في نقاشات جدية ومنهجية بشأن القضايا المتعلقة بعمل البرلمان حتى وإن كانت - وربما بنحو خاص - تثير الخلاف.

ينبغي أن تؤدي المناقشة إلى رؤية مشتركة لأولويات التطور البرلماني ثم إلى التوصيات الخاصة بالعمل من أجل معالجة هذه الأولويات. ولئن كان نقاش القضايا يحمل قيمة كبرى في حد ذاته، ينبغي الحكم على فعالية عملية التقييم الذاتي استناداً إلى النتائج المحصّلة، من حيث تحول البرلمان إلى مؤسسة أكثر تمثيلية وشفافية وقابلة للوصول إليها وخضوعاً للمساءلة وأكثر فعالية.

ليست الديمقراطية حدثاً يتم دفعة واحدة، ولكنها عملية مستمرة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة النشوء والعريقة على حد سواء.*

مقاييس للبرلمانات الديمقراطية

اعتمدت الأسئلة الواردة في مجموعة الأدوات هاته على الفرضيات والمبادئ الأساسية للبرلمانات الديمقراطية واستمدت مما تعتبره البرلمانات أنفسها أمثلة جيدة للممارسة الديمقراطية. وهذه المبادئ موصوفة بنحو كامل جداً في كتاب البرلمان والديمقراطية في

* كل الاستشهادات الواردة في الصفحات الموالية مأخوذة من مطبوع: البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٦.

أولاً: مقدمة

الأساسيات:

تهدف مجموعة أدوات التقييم الذاتي هاته إلى مساعدة البرلمانات وأعضائها في تقييم كيفية أداء برلمانهم استناداً إلى مقاييس للبرلمانات الديمقراطية مقبولة على نطاق واسع. ويمكن استعمال مجموعة الأدوات بطرق مختلفة حسب السياق والفاعلين المعنيين. ويصف الفرع ٣ بعض الأمثلة لمختلف الطرق التي يمكن بها استعمال عملية التقييم الذاتي. غير أن جميع السيناريوهات تتقاسم في النهاية هدفان هما:

- ❑ تقييم البرلمان استناداً إلى المقاييس الدولية للبرلمانات الديمقراطية.
- ❑ تحديد أولويات ووسائل تعزيز البرلمان.

وبما أن مجموعة الأدوات هاته قائمة على القيم والمبادئ الديمقراطية الكونية فإنها ملائمة لجميع البرلمانات أياً كان النظام السياسي الذي تنتمي إليه وأياً كانت درجة تطورها.

إن عملية التقييم الذاتي ممارسة طوعية، وهي ستعمل على أفضل نحو عندما يكون البرلمان، ولا سيما هيئاته العليا، على اقتناع بأن التقييم الذاتي المستند إلى المقاييس الدولية يمكن أن يساعد في تعزيز البرلمان. ويمثل التقييم الذاتي السبيل الأفضل لكفالة تحمل البرلمان للملكية أياً نتاج أو استنتاجات تنجم عن العملية. لا تستعمل عمليات التقييم الذاتي لغرض وضع ترتيب أو «لائحة دوري» للبرلمانات. ليس هناك خبراء دوليون يتداولون لإصدار الحكم على البرلمانات، ففي عملية التقييم الذاتي يكون البرلمان نفسه هو الفاعل الرئيسي والحكم.

تقدم مجموعة الأدوات إطاراً للمناقشة ضمن أعضاء البرلمان، ويقتضي المنهج الإجابة على أسئلة بشأن طبيعة وعمل البرلمان المعني. وقد تم تجميع هذه الأسئلة في ستة مواضيع هي:

- ❑ تمثيلية البرلمان؛
- ❑ رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية؛
- ❑ القدرة التشريعية للبرلمان؛
- ❑ شفافية البرلمان وقابلية الوصول إليه؛
- ❑ مساءلة البرلمان؛
- ❑ مشاركة البرلمان في السياسة الدولية.

تصدير

تتطلب الديمقراطية في أي بلد وجود برلمان قوي. غير أن الآراء تختلف بشأن خصائص برلمان قوي. بما أن السياق الاجتماعي لكل برلمان يتسم بالتفرد. لذلك ليس مفاجئاً أنه لا توجد ثمة أية مقاييس إحصائية أو مشابهة قابلة للتطبيق كونياً للأداء البرلماني.

يعرف الاتحاد البرلماني الدولي البرلمان الديمقراطي بالإحالة إلى القيم الكونية التي ينبغي أن يطمح إليها الجميع والتي تحافظ على صلاحيتها أياً كان نظام الحكم. ويتسم نظام برلماني ديمقراطي بأنه تمثيلي لإدارة السكان السياسية وتنوعهم الاجتماعي وفعال في إنجاز وظائفه التشريعية والرقابية على المستوى الوطني والدولي وهو أيضاً، بشكل حاسم، شفاف وسهل الوصول إليه وخاضع للمساءلة أمام المواطنين اللذين يمثلهم.

وقد تم وصف هذه القيم الأساسية في الدراسة الرائدة البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة. وتجادل هذه الدراسة من خلال أمثلة قدمتها البرلمانات نفسها، بأن البرلمان القوي هو ذلك الذي يضع هذه القيم موضع الممارسة.

يسر الإتحاد البرلماني الدولي أن يقدم مجموعة أدوات التقييم الذاتي هاته التي تدعو البرلمانات إلى تقييم أدائها الديمقراطي على أساس مجموعة مقاييس قائمة على القيم المذكورة أعلاه. وليس الهدف من ذلك وضع ترتيب للبرلمانات وإنما مساعدتها على تشخيص مكانم قوتها وضعفها اعتماداً على المقاييس الدولية من أجل تحديد الأولويات لتعزيز المؤسسة البرلمانية.

ولأن الاستنتاجات طورت وتملكت على الصعيد الوطني، من شأن عملية التقييم الذاتي أن تكون أداة ذات قوة هائلة للتغيير. وسيكون الاتحاد البرلماني الدولي سعيداً لمساعدة البرلمانات في عملية التقييم الذاتي بما في ذلك تحديد وتنفيذ الإجراءات التصحيحية التي قد تقتضيها الضرورة.



أندرس ب. جونسون
الأمين العام

المحتويات

٤	تصدير
٥	أولاً: مقدمة
٨	ثانياً: كيفية استعمال مجموعة الأدوات
١٢	ثالثاً: متى تستعمل مجموعة الأدوات
١٦	رابعاً: قائمة مرجعية قبل البدء
١٧	خامساً: الأسئلة
١٨	١- تمثيلية البرلمان
١٩	٢- رقابة البرلمان على الجهاز التنفيذي
٢٠	٣- القدرة التشريعية للبرلمان
٢١	٤- شفافية البرلمان وقابلية الوصول إليه
٢٢	٥- مساءلة البرلمان
٢٣	٦- مشاركة البرلمان في السياسة الدولية
٢٥	سادساً: المرافق

تقدير

صيغت مجموعة الأدوات هاته من طرف دافيد بيتام والاتحاد البرلماني الدولي. وتعتمد بشكل واسع على منهجية تقييم حالة الديمقراطية التي وضعها المعهد الدولي للديموقراطية والمساعدة الانتخابية والتي استخدمت في إنجاز تقييمات المواطنين للديموقراطية في عدة بلدان.

نتوجه بالشكر إلى برونو بوفومي، ونيك بوشي واين هاريس وبيتر ليليا نفيلد وفريد هيلم ماير وكريك باور وكيث شولز وبتريسيا تانكريد على تعليقاتهم القيمة في أثناء إعداد مجموعة الأدوات هاته.

أعدت هذه النشرة مارلين أشيرون وصممها جليان كنوت وصمم الغلاف ألويز روبيلاز.

جميع حقوق التأليف والنشر محفوظة

للإتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٨

طبع في سويسرا

رقم الإيداع الدولي 3-978-92-9142-387-3 ISBN

لا يمكن إعادة نشر أي جزء من هذه النشرة، أو تخزينه على جهاز يمكن استرجاعه منه، أو إرساله بأي شكل كان، سواء أكان ذلك بواسطة إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي.

وتعمم هذه النشرة شريطة ألا تعار أو تباع أو تستعار، لأسباب تجارية أو تعمم بطريقة أخرى دون موافقة مسبقة من الناشر، في أي صورة للكتاب أو الغلاف غير الذي صدر به وبدون شرط مشابه، بما فيه هذا الشرط المفروض على الناشر اللاحق.

نشرة الاتحاد البرلماني الدولي

PO Box 330
1218 Le Grand Saconnex
Geneva, Switzerland
Tel: +41 22 919 4150
Fax: +41 22 919 4160

E-mail: postbox@mail.ipu.org
Internet: <http://www.ipu.org>

طبع من طرف: SRO Kundig, Geneva, Switzerland

تقييم البرلمان

مجموعة أدوات

التقييم الذاتي للبرلمانات

الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٨

تقييم البرلمان

مجموعة أدوات
التقييم الذاتي
للبرلمانات

